

هذه الرسالة تسمى بالاقوال المعربة عن احوال المشركين

اليف علامته مراده ومجملها وان شئت للاسلاف

ومفني الاقام الضيق حسن الحق

مفني الدبار المصير في الشوك

سنة اقصاه

برحمته

بالحسن

وفي تاريخ البيان المذنب في انما المذنب لان عدم امره الماكتسب معقوف منصور من الفناء والعراقين (يعني الخفيفة)
كان يروى عن ابيهم اسد بن القراء وكان اصح اصحابه سماعته وكان ينفرد بهذا بقول خليل المسكر الى بكر
منه انتهى اقول لم يعين المسكر هو من اي نوع اهل هو من المتخذ من العيب والقر وما يتولد منهما ولا هو
مختص بالمتخذ ما عداها والذي يقتضيه قواعد الخفة الثاني في معنى المستخرج من الفواكه والنباتات والجوهر
والاشتباب والازهار كلسر يسمى في اصطلاح اهل مصر بالبورق فانه متخذ من الشعير ومثله النوع المسمى
بالبورق ومثله المسكر المتخذ في ارض الهند من زهر عنبس يسمى بواياع في عجمي ومثله المسكر المتخذ من سم
ليس ولا يروى في اصطلاح اهل مصر بالبورق فانه متخذ من قصب السكر
ومثله نبيذ النسل ومثله نبيذ الدرة المسمى في اصطلاح اهل السودان بالبرلية ومثله المسكر المتخذ من التفاح ومن سائر
الفواكه والاطعمة فالمرسك المتخذ من جميع هذه الانواع لاسيما خمر اعند الخففة والاسا وله نظر الفزان واما الخمر المصنوع عليه
في الفزان عندهم فهو المتخذ من ثجوة العنب والفحل وما يتولد عنها واما ما عداها من السجرات من صابرا السكات فهو عندهم
انواع من المأكول والاطعمة والخمر منها هو العنبر المسكر لا غير والعلقة في حرمته الاسكار في اساطير الفخر ولبلهم على ذلك نقى
المحدث هراة لما صلى الله عليه وسلم على حائط من جيطان المدينة ورأى عجيبة عجب ملفوفة على غلظة قال صلى الله عليه
وسلم تخمض هراة وانشاء ربيد الى الغلظة والعجبة فمذمومة الخلة المحصورة الطوفان تسمى في علم الاصول بالجلد المحصورة
يعتبر ان الخمر محصورة في هراة من السجرات اهل الخمر والعنبر لا غير فجعلوا الحديث متفقين للابية وتقدم اذ لهم فوجد
في المطولات وهذا بخلاف مذمومة الخمر في قاعدته وهذه المسئلة ان كل مسكر حرام ما انفردت بالية واما قوله من
سائر المسكرات التي قد مضاهوا في قاعدته على الخمر وكل من ائمة المذاهب يرون مذهبهم ورضاهم على الجميع واما العرق في ابي
القطر من سائر المسكرات فحكمه حكم العطر منه ولكن سابق في هذه الرسالة حله مطلقا دعوى انه استعملت ما هبته وتبنت
صورته بالنار قال السيد الحموي في حاشيته على الاشياء يحرم مع العنبر من ثجوة الخمر ومثله في الفسنا في انتم اقول الحرام
اي هذا العنبر هو له والمعصور من العنب والقر وما عداها من سائر الفواكه والنباتات والجوهر والازهار والاطعمة
التي لم يلقها خمر او بالاول جواز بيع سائر الاتجار التي يتخذ من عصيرها المسكرات سواء كانت من العنب
او مر وما تولد منها ومن سائر الفواكه والنباتات والجوهر والاطعمة والازهار والاشتباب لان الحرام لا يتعلق بذاته
وله تمنعنا خصوص العقما فلم نجد من كرهها فضلا عن تحريمها والله اعلم اعيى منعه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الهادي للصواب والهدى إلى سبيل الخير وعلى جميع الله والاحتجاب وبعد فيقول القائل إلى المحضر به
 الخ في حسن بن ابراهيم بن حسن الجعفي الخ في سنة قد ورد على سبيل بيان الاثرية الجارية والمتشعبة على هذا الامام
 الاعظم ايجيزة النعمان اسكنه الله فراديس الجنان فوسعت هذه العجايب جوابا بالسؤال والجواب من الله جزيل فواله وسب
 سميتها الاقوال المعروفة عن احوال الاثرية فقلت مستنبطاً بالله تعالى في جميع الاحوال مرتباً ذلك على مقدمته ومقصودها
 المقدمة فيها هو الاثر في هذا المقام وهي ان الشكر هو اتم في سائر الاديان على ما نرى عليه في البديع حيث قال وشرب الخمر
 مباح لاهل الذم عند اكثر مشايخنا وعند بعضهم وان كان حراماً كتماناً عن التعرض فهو وما يدعون وفي اقامة الحد
 عليهم لغرض لم من حيث المعنى لئلا يمتنعهم من الشرب وعن الحسن بن زياد انهم اذا شربوا سكر ولينادوا لاهل السك
 لا اهل الشرب لان السك حرام في الاديان كلها وما قال الحسن بن ليث ان الاعيان التي تقتض من انواعها الاثرية الاربع
 العنب والزبيب والتمر والجوب وغرها وتختلف اسماءها باختلاف احوالها فاسم المتخذ من العنب الخمر والاذوق
 والمتصف والطلا والثلث والخمر الجبري يري والتجدي واليعقوبي واسم المتخذ من الزبيب النقيع
 والتبين واسم المتخذ من التين التين والقميخ والتبذ واسم المتخذ من الجوب وشوفا فكل واحد
 منهما قسم برأيه فمنها ما يعرف بالاضافة لا يستخرج منه ومنها ما يكون له اسم يخص به وسياق ذلك مفصلاً ان شاء
 الله تعالى في هذا المظهر فهو اسم النبي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن التبين عنه
 ايجيزة مرضى الله عنه وعند ابي يوسف وعبد الله بن عمار واشتد في خبر ليمان بخسارة الحقل يحصل بالشد والغيا
 والمتعمد من القذف بالزبد والسكن رقة وصفاؤه وهذا ليس بشروط العزيمة ولهذا في الظن دليل بقا
 شئ من الحلاوة في المرد والمماضي لا يبقى فلا يسمى خمر وفيه شئ من الحلاوة الاصلية وفي شرح التين اكثر دليل
 يرضى في حصة الشرب بالاشتداد وفي وجوب الحد على الشارب بقذف الزبد احتياطاً ولين الخمر مستنة
 الاول ان يحرم شرب قليلها وكثيرها والاشناع بها للتدوى وغيره لما في القرآن العزيز من الدلائل العشرة
 نظمها في سلك الازمان والحقبة بالرجس والكون من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق التاميم به و
 ايقاع الصلوة وابقاع البصاء والصدع عن ذكر الله والصدع عن الصلاة والهي ببيتها الاستئمان بالموافق اليه
 بالتمديد الشديد ولان ذلك سميت بالاشراق الشاعر شربت الخمر حتى ضل عقلي فذلك الاثرية تذهب
 بالعقول ويحتمل لئلا يماخر في من الخمر بالضم وهي مادة العجين واصل وهما الخبائث بالضم قال العلامة
 السرخسي في المبسوط ما نفعه قال عليه الصلوة والسلام اذا وضع الرجل قدحاً من خمر على يده لم يصبه ملائكة السموات
 والارض فان شربها لم تقبل صلوة من اربعين ليلة وان داوم عليها فهو كعبد لا يؤمن وقال صلى الله عليه وسلم
 حوت الخمر لعينها قليلها وكثيرها واسكر من كل شراب وعليه اجماع الامم وقال في الفتاوى الظهيرية ما
 نصه والاصل في تحريم الخمر قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر الاية وسبب نزولها سؤال عاص
 رضى الله عنه على ما روي انه قال ليسوا الله صلى الله عليه وسلم الخمر فذلك لئلا يلهي مذهباً للعلل فادعوا الله
 تعالى عليه لئلا يوجب يقول اللهم بن لنا في الخمر بما نأشأ فنزل قوله تعالى ليسوا لك عن الخمر والميسر الاية
 فاستمع منها بعض الناس وقال بعضهم فيصيب من مباحها ونفع لما شربها وقال عمر رضى الله عنه اللهم زدنا

في البيان فنزل قوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم مسكرى فامتنع بعضهم وقالوا لاخير لنا فيما يمنعنا عن الصلوة
 وقال بعضهم بل نهى بسبب منها في غير وقت الصلاة وقال عمر رضي الله عنه اللهم زدنا في البيان فنزل قوله تعالى
 انما الخمر والميسر والابصاب الى قوله تعالى فهل انتم متهبون فقال عمر رضي الله عنه انهم سارنا انتم اي لكن
 لو عصى بلية او عاف العطش الملائكة هل شربها فان سكرها العيود الا اذا شرب زيدا على قدر الحاجة
 كما في الزاهدى انتهى قسمنا في فعله هذا انه لو زاد في شربه على قدر الحاجة في دفع العطشة او العطش
 فان لم يجد وان لم يسكر فليس له الشيا في انه يكثر جاعدا عن سكرها لا نكاهه ما ثبتت والدلائل القطعية
 الثالثة انه يجوز متحدثا وتماكيا بالابيع والهبة وغيرهما من اللقياد فيه صنع الرابع انه قد يطلق لفظها
 حتى لا يمتنع من صلاتها فثبتها اذا كانت لاسم لان الله تعالى لما سماها سكرها فقد اقامها كالبول والداء فبطل
 التقوم من ضرورة انها منسوبة اليها خمسة بنما ستة فليقله كالبول والداء المسامحة من انه يجد شاربها يشرب
 قليلا وكثيرا لقوله عليه الصلوة والسلام من شرب الخمر فاجلده فان عاد فاجلده فان عاد فاقطعوا عنقه
 المحيط واما الباقى بالبل للوحدة والداء الى الخمر مكسورة ومفتوحة فهو ما طبع من عصا العنب
 حتى ينجذ اذا غلظ واشتد وقذف بالزبد راء المتكسر فمما طبع من ماء العنب حتى ذهب نصفه
 اذا غلظ واشتد وقذف بالزبد راء الصلوة قال في القاموس الطائفة تكسا الفقران وكل شئ يطوى
 والخمر وخاش المتصف انتهى فهو اسم لما طبع من ماء العنب حتى ذهب ثلثه وقيل اذا ذهب
 ثلثه كما في القمستانى لكن ياباه قول صاحب القاموس خاشا لمتصف فانه يقتضى ان يكون الداء هب منه بالغل
 اكثر من النصف وقيل اذا ذهب ثلثه كما في المحيط وعلى هذا فهو مشترك لفظي يطلق على كل واحد من الثلاثة
 المذكورة اطلاقا فالغيا الان حكمه في الاطلاق الاخير المحل وفي غيره حراما كالباقى والمتصف لكن حرمتها
 دون حرمه الخمر فلا يكثر مستعملها ولا يجب الحد بشربها ما لم يسكر والسكوة حالة تفرق الانسان من اعتدائه
 وما عاين من الاجرة المتعاعدة اليه فيتعطل عقله المميز بين الامور الحسنة والقيضة والحدان حد الحومته و
 لا خلاف فيه وحد لوجوب الحد بسببه وفيه اختلاف قال صاحب الهداية والسكران الذى يجد هو الذى
 لا يعقل منطقيا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المرأة وهذا عند ابن خزيمة رحمه الله وقال هو الذى يهذى
 ويخطئ كلامه ثم قال والمعتز في القدر المسكوف حتى المحرمة ما قاله بالاجماع اخذ بالاحتياط وقال قاضيهما
 في فتاواه واختلفوا في حد السكران يعنى الذى يجب الحد عليه قال ابو حنيفة رحمه الله من لا يعرف السم من
 الارض ولا الرجل من المرأة وقال صاحباه ان احتياط كلامه فصا رغابا لكلامه المسمى بان فهو سكران والفتوى
 على قولهما ضرب على ذلك في البلاء واما حكمها من التماسه في المحيط ما نصه واما تجاسه فافهمها واما ان
 اصحابنا في رواية تجاسه عليها كخمر وفي ظاهر الرواية تجاسه خفيفة حتى يعتبر فيها الكثير الفاخش
 لان الاجماع قد تعرضت في ابحاثها وحرمتها فان قوله عليه الصلوة والسلام حرمتم الخمر لغيرها والسكر من كل
 شرب يدل على ابحاثها فيما دون السكر فاوردت ذلك خفة في تجاسه كبول ما يوكى كبحه حتى يفرق في من الملقى
 والتقية والخمر على التغليب ونقل القمستانى عن الكبرى ان عليه الفتوى واما المتكسر فمما طبع من
 ماء العنب حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه لا فرق بين ان يكون نهابا ثلثه بالطنع وبالنفس ولا يعتبر بما خرج
 من القدر من مشدة اقليل من الزبد غلو طبع عشرة اصوع من العصور فذهب صاع بالزبد طبع الباقي حتى يذهب
 ستة اصوع ويبقى الثلث كما في الكافي وينبغي ان لا يطبخ موصولا فاذا انقطع المطبخ ثم اعيد فان كان قبل قبوه
 مجرد من الحرارة وغيره اهل شربه والا حرم وهو المختار للفتوى كما في القمستانى واما البقيع معرب بجنه

فهو اسم للثلاث اذا صب عليه من المائقد ما ذهب من العصور واشترط بعضهم ان يطبخ بعد صب الماء عليه اذ في طهنة
والله ذهب الفضلي وعليه القوي فاستأنى وفي المدايد والذي يصب فيه الماء من مذهب ثلثاه بالطبخ حتى يترق ثم
يطبخ طهنة فحكمة الثلث لان صلب الماء عليه لا يزيد الا اعتدافا بخلاف ما اذا صب الماء على العصور فترط طهنة حتى يترق ثلثا لان
المدايد هب اولها لطافته وايد هب ثم فلا يكون والذهب تترى والعند التمرى شغوى زادة وذكرها اضافي الدرر من غير غزو
للمدايد واما التجمهرى فهو خبيثة لا يجهز نظر الى استعمال التجمهرى السيرة الوحيد تكونه صغره
والبحقوى وديس ابابوسق لان بابوسق رحمه الله التقده لمارون وكاشه التقده له تحلصا من مضر حرارة الشرب
فمن اسم للثلاث اذ نصب عليه ما حتى يترق وتكون حتى تشتد فليما ذكر ان الثلث خالص العصور وان البضج وما عطف عليه
من روح الماء بعد ذهاب ثلثيه وصبرورته مثلثا وهي لجلال الشرب بعد الاستئثار القذف بالزبد اذا شربت معوه
القدر المسكول للفقوى على التبادلة لا على سبيل الدواء والطوب والافهم حرام الشرب بالمال المرقع اذ السغل على سبيل
التشجيع حرور اذا ما يتعلق بصغير العتب واما التقذ من الزبيب فهو النقيع والنبيد والقنقع هو النقيع هو النقيع من ماء
الزبيب اذ اغلا واشتد وقذف بالزبد وحرمة كالمطلا وبخاسته تحفة كما اختار الخري في البسيط والنبيد هو الطبخ من
ماء الزبيب على طهنة وهذا لاجل ان الجوى وروى وان اشتد وقذف بالزبد اذا شرب منه دون القدر المسكول
لا للمو والطوب فان فرق بين النقيع والنبيد بالطح وعده قال في المحيط ويعتبر لا يباحه نقيع القمح والزبيب اذ في طهنة
وليس في طهنة حليل اذ النقيع المدايد فلا بأس به وكذلك في نقيع الزبيب والغريكة في اذ في طهنة في ظاهر الرواية عنهما
وروى هشام عن ابن حنيفة وابو يوسف ما لم يذهب ثلثاه بالطح لا يجبل وجه ظاهر الرواية ان النقيع سبيل ما فيه يترى
فاكتفى به بمان في طهنة بخلاف العداية فانه استخرج ما فيه بانه لا يذهب اربال التشنج واما التقذ من التشنج فهو
التشكر والفضيخ والنبيد قال المسكول بمقتضى هو النقيع من ماء طوبا اذ اغلا واشتد وقذف بالزبد وهو ما كتبه في الزبيب
المستقر من حكمه القياسة المحذوف كالنقيع والافهم في القاء والصاد والحاد النقيع من ماء طوبا من القنقع وهو كسر النقي
الطوب هو نقيع البسر اذ اغلا واشتد وقذف بالزبد وهو حرام التشكر قال في القاموس والفضيخ عصور العتب وشرب يتخذ
من بسوسق مخرج لابي غلبه انا حتى فهو مشترك بين عصير البسر وعصير العتب والنبيد ما خونه من النقيع
الطح فهو قيل بمعنى مقادير وهو ما ذكره الباقين اذ الطبخ اذ في طهنة كنبيد الزبيب وهو حلال ليدل ان اشتد والقنقع
اذا شرب منه دون القدر المسكول على سبيل الدواء والطوب كالمسكول في البسيط وهو حلال ليدل ان اشتد والقنقع
شرح الآثار باساناده عن ابن عمر رحمه الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بنبيد فشمه فقطع وجهه لشدته ثم
دعا له فصب عليه وشرب منه وهذا المذهب معروف عن عمره رضي الله عنه انه كان يشرب الشرا لشدته يدق قواعه حتى
قال عمر رضي الله عنه انا انما اكل الخبز الحزور ونشرب عليه النبيد الشديد ليقطع في بطوننا وشرابا عراى من سفينة عمر
والسليمانية فوق الادوية ودون المدايد فذكر الاعرابي خمسة عشر رضي الله عنه حتى صحتا ثم مراد ان شيئا غاصد راليه
انه شرب من سفينة من من ثمره الذي كان يشربه فقال انما احذر المسكول فحدثه وعن علي رضي الله عنه انه اضاف قوما
فسقا هم تسكروا فحدث فقال الرجل تسقيني فتحدث في فقال انما احذر المسكول وهكذا اذ هب بن عباس رضي الله
عنه فقلنا ثقفت عامه الصحابة على اذ شربوه حتى جعل ابو حنيفة رحمه الله شرابا طمذا هبلسته والجماعة ان لا يهر
تبيد التمر لما في القول بتجريمه من تفسير كبار العلماء بترى الله عنهم والاساناع انفسهم من شراب السنة والجماعة
انتفى وفي القهستاني وعن الامام عليه الرحمة لا حرور يانة ولا اشرب مرو وعين كيجع ان كان يشرب في ليلتي ومنا
للتقوى على العادة كما في الكرماني وعن ابن مهنا لولا عطية لدينا بجلاضرها ما شربت سكر ولا اقربت بمرونة
النبيذ من مطبوخا وقال ابو يوسف في نفس من النبيذ مثل الجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كما في التجميع

وعن الشيخين أن نبيهما لا يحمل إلا إذا ذهب ثلثاهما الطهر كما في الكشاف انتهى وفيه عند قول المتن ما مريكم أي يغلب الحنفية
 من المثلث والنبذة فلان منه فلا يشترط بالأجاء السكر الموجب للحد عنه وما سكن من القدر الأخير وهو الجرح عندنا
 لانه العلة معني كما في التحقيق وغيره وذكر في التفتان القدر المسكوح لال مكره وعندي يوسف والجرح هو السكر مخسب
 انتهى فخلص من ذلك أن السكر حصير الوط وبه الضيق صير السكر والنبذة مطبوع ما ألحق في الأصل ذكر من تقبيلة في
 كتابه ادخل الكتابان اول حمل الخلل يسمى المطبوع فاذا التفتق فهو الضحك وهو الاغريض ثم يلزم السباب ثم الحمل
 اذا استلزم واخضر قيل ان يشهد ثم يسر فاذا غرثم الزهر في ذا صير يقال ان هي يوهي فاذا بدت فيه نقط من الاطراف
 فهو موكوت ويقال قد كسكت في ليرة موكنته فان كان من قبل الذنب غم من بعده وهي التدنوت فاذا التفت فخم
 تحذرت فاذا بلغ الاطراف بقصة اخرى جمعة فاذا بلغ ثلثه غم في حلقه فاذا بلغها الاطراف في منسبته انتهى في
 في الحلي في الامام الزيب والقراء الوط وبه البسر اصبحت بين المطبوعين ادنى بلغة فهو حلال كما تقدم في مثله
 من اللال لكن ارجع بين مكر العنب والقول والذليل لا يحمل ما لم يذهب عنه ما يطبخ ثلثاه كما في الكافي فثبت ان
 وبقي من ذلك لمدري ويسمى الرستاق كما في المحيط وهو ما يخرج بالمكن ان تترك الباقية بعد ان تصرا فاعدا
 واشتد وقذف بالزيد واختلاف شبه فقيل انه بمنزلة المشد لان ماله من ماله العنب لمدري عليه يطبخ فيكون حراما كما لا يخفى
 الصافي الذي لمدري الطم ما وتيل انه قوله نفع الزبيب لانه استخرج ماؤه بما عطفه في اصبه الصافي قوله استخرج
 ماؤه ماؤه ليعينه من احرار الشرب لكن لا يجد شاربها الا بالسكر والى ما تمام حكمه من ان السكر في القليل من الاختصاص
 واما المتخذ من الجوب والى فهو حلال وان اشتد وقذف بالزيد اذا شرب منه دون القدر المسكوح ويسمى
 بالزيد ويختلف باختلاف ما يضاف اليه لكن يثبت في النسخة يسمى بالزهر بسكر الجيم كما في المغرب وبذلك الشرح يسمى
 بالجعد وينفذ لمدري يسمى بالسكر كة بضم السين والكاف وسكون الواو وينفذ التمثل يسمى بالمتع بفتح المشدة وكسر
 الباء الموحدة قال في المحيط ما نفع يسمى بالمتع بفتح السين وسكون المشدة الفوقية وبفتح المشدة ابضا مع كس
 المرحلة يثبت للصل كما في الشرح و مراد غيره المشتد او سائلة العنب كما في المحيط لابن عبد الله قوله حوله
 عبد الرحمن اروي عن محمد بن السيد مرفقي واما يثبت للخطوط الشجرية والذرة والفانيد والتسل والنتين
 ونحوها فهو حلال فيوه وصطوبه حلوه ومنه لاد المتخذ من زهر الخنثى والكر مليس بنجر والنفق فيه الجهرية
 لقوله عليه الصلاة والسلام الخمر من هاتين الشجرتين و اشار الى البقل والكر مرافقه حضرت النجاشي عليه ا وروى نحو
 عن ابى جعفر مرفعي عنه عن ابن السكينة حرام كما في المثلث ولكن لاحد فيه على من سكر وهو الصحيح لان الحد
 متعلق بشرب الخمر وهذه من جملة الاطعمة لا عبرة بالسكر منه في وجوب الحد فان البسج يسكر ولبن الومكة
 يسكر واحدا لانه حراما للسكر لان السكر من البسج حرام في هذه الاشارة اولى وانذرت طلق امراته لا يقع كما
 لو شرب البسج وروى عن محمد ان شرب ذلك حرام ويجب الحد بالسكر منه ويقع طلاقه لان هذا السكر
 حصل من مشروب مطرب والشرع اوجب الحد بالسكر عن مشروب مطرب ليجازي على عقله كما في التبيد
 وروى عن ابى حنيفة انه قال لا يالس بالخليطين القراء والعنب والزبيب والقولان وكل واحد لو نبت بالانفراد
 حل فكذلك اذا اجتمعوا ويشترط ذهاب الثنتين حاله الاجتماع كما يشترط حاله الانفراد انتهى قوله ولكن لاحد فيه على
 في الدرر قالوا الاصح انه يجب بلا تفصيل بين المطبوخ والنبذ لان القساق يجتمعون عليها في زمانا كما اجتماعهم على
 سائر الاشربة الخمر مويل فوق ذلك وكذلك المتخذ من الابان اذا اشتد انتهى قوله وروى عن محمد ان شرب
 ذلك حرام من في التفت قال محمد كل مسكر مكروه ولم يلفظ بالجرم انتهى في مستتاني قاضي الجيم قال في التفتاني
 بلطحي ان لا يجد شاربها لعرق ما لم يسكر ولا يحنث في منه من قال واه لا شرب الخمر وشرب الخمر على من يلى الاجاز

على العرف انتهى حل خل الخمر وان حصل بجلال لا ينبغي ان يتعد ترك العصير خمر اشهر صيرورة خللا والصحيح
انه لا بأس به لان وجوب الخمر ليس بوجوب القبيح الانتفاع فلا يكون باقتضائه الخمر قاصدا للقبيح وكان بعض السلف اذا
ارادوا انتفاء الخل صب في اسفل الخابية خللا لكي يجض ما يخرج منه وهذا امر ياداه احتياط غير واجبة في الحكم كما في
الزينة انتهى فاستأنى في هذا الموضع قال في الاشباه الحكم السكون هو مكلف لقوله تعالى لا تشرعوا الصلوات وتستتم
سكراى خالفهم بتألى وبما هم حال سكرهم فان كان السكون من سكر فاسكون منه هو المكلف وان كان من
سباح فالو هو كما ينبغي عليه لا يقع طلاقه واختلاف الصحيح فيما اذا سكرها او مضطرها فطلق وقد قدمنا في الفوائد
من سكر من سكر كالمصاحي الا في ثلاث الوردة والاقتراس بالحدود والخاصة والاشهاد على شهادة نفسه
وزدت على الثلاث تزويج الصغير والصغيره باقل من مهر المثل او بكثر فانه لا ينفذ الثانية لو كمل بالطلاق
صاها اذا سكر فطلق لم يقع الثالث لو كمل بالبيع او سكر فباع لم يفسد على موكله الرابعة غصب من صاحب
ورده عليه وهو سكران وهي في فصول المعادى فيه كالصاحي الا في سبيع مساييل فيلخص بالقوله واذا
واختلف الصحيح فيه اذا سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب او العسل والفتوى على انه سكر من سكره فبيع
طلاقه وعقده ولو زال عقله بالبيع والد والبرقع وعن الامام انه اذا كان يعلم انه يبيع حين سكره يبيعه والا فلا
وعبر حوايكوا هذا ان السكون واستحباب اعادته ويلغى ان لا يصلح اذا كانه كالمجنون او ما صومه في موضع
فلذا شكال انه ان سكر قبل خروجه وقت النية لم يصح منه اذا نوى الا لا نشترط النية فيهما واذا اخرج
وقتها قبل جهوه اتم وقضى ولا يبطل الاعتكاف بسكره ويصح وقوفه بغير فاته كما انتهى عليه لعدم اشتراط
النية فيه واختلف في حد السكون فقيل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم
وقيل من في كلامه اختلاط وهذا بان وهو قولهما وبه اخذ اكثر المتأخرين والمعتبر في القدرح المسكوف
حق المحرمة ما قاله احتياط في المحرمات والخلاف في الممد والفتوى على قولهما في انتفاض الطهارة وبه
يمينه ان لا يسكر كما بيناه في شرح التفسير ونسبه قوله وان السكر من مباح كالاعمال وتثنى

منه سقوط النقصا فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم

وليلة لانه يصنع كذا في المحيط انتهى

تمت بالخير

كتبه المغربي عبد الفتى بن شيخ محمد خطيب

عفا الله عنهما

١٢٢٢

١٢٠٠

